Governance in the Qur'an and Sunnah
Of The Quarterly Journal
EISSN: 2981-1783
Vol. 2 ● No. 3 ● Issue 4 ● Autumn 2025

Contractarian Policy in the Governance of Imam Ali

Tayebeh Mohammadi Kia[1]

Received: 2024/01/08● Revised: 2024/03/20● Accepted: 2024/03/24● Published online: 2027/07/01

Abstract

Objective: The aim of this research is to study the logic of political interaction in the governance of Imam Ali and to explore the logic of contractarianism prevalent in this mode of political interaction. Question: The research inquires about the foundations of Imam Ali's political interaction. Hypothesis: The principle of the contract has served as the main foundation of political interaction in the governance of Imam Ali. Method: The research employs Dilthey's hermeneutics and examines the theoretical and practical text of Imam Ali's political actions, focusing on the concept of the contract. The study investigates the contract in the context of Imam Ali's sermons, letters, and sayings, as well political events during Imam Ali's leadership using Dilthey's hermeneutics, which involves considering the author's intention and interpreting how this intention manifests in the text. This method, focusing on Dilthey's historical approach and emphasizing a shared understanding between the author and the interpreter of the concept of the contract, is applied. The research examines various versions of political interaction methods in the political thought of ancient Greece, the medieval period, and the modern world, analyzing how the discourse

1. Assistant Professor, Political Science, Institute for Humanities and Cultural Studies, Tehran, Iran. t.mohammadi@ihcs.ac.ir

* Mohammadi Kia, T. (2024). Contractarian Policy in the Governance of Imam Ali. *Journal of Governance in the Qur'an and Sunnah, 2*(4), pp. 88-113.
https://doi.org/10.22081/JGQ.2025.70460.1012

©The author(s); **Type of article:** Research Article

of contractarianism emerges in political interaction. Examining the historical evolution of political contractarianism highlights the significance of the concept of people's rights in politics and the public sphere, forming the basis for contractarian discourse. Additionally, this focus leads us to rediscover the concept of people's rights and, subsequently, public covenants and contracts in the political conduct of Imam Ali. This political conduct can be considered a clear and legitimate model of Islamic political conduct in the contemporary world, which, by examining its various dimensions, can address the political demands of today's society. **Findings:** Analyzing Imam Ali's political conduct during his governance provides a distinctive method of leadership compared to previous caliphs, which can be explained based on contractarianism as a different political discourse. This interpretation of contractarianism can be considered alongside Imam Ali's attention to people's rights. Another point is Imam Ali's emphasis on the people's role in governance, seen in forms such as allegiance, consultation, participation, supervision, and advice. Imam Ali's contractarian approach should be understood alongside the various methods of people's political participation, which are frequently observed in the case studies of this research. **Conclusion:** Contractarianism in the political discourse of Imam Ali can be examined at three levels: contracts with the people, contracts with officials, and contracts with opponents and enemies. Analyzing these levels presents Imam Ali's political conduct as an intriguing example of politics based on public contracts, which, considering the capacities and facilities of that era, is an advanced and thoughtful approach. The research provides a better understanding of how Imam Ali governed and its applicability in today's social and political practices, illustrating the roles of the concepts of "covenant," "promise," and "contract" as frameworks for public contracts in the political discourse of Imam Ali. It is also necessary to note that presenting a contract-based image of Imam Ali's governance requires understanding it within its temporal context and considering its unique capacities and conceptual aspects as effective political action.

Keywords
contractarian politics, Imam Ali’s governance, political interaction, social contract, political history of Islam.

الحكمة في القرآن والسنة
مجلة فصلية علمية
EISSN: 2981-1783
المجلد ٢ ● العدد ٣ ● الرقم المسلسل للعدد ٤ ● خريف ٢٠٢٥

السياسة التعاقدية في حوكمة الإمام علي عليه السلام

طيبه محمدي كيا[١]

تاريخ الإستلام: ٢٠٢٤/٠١/٠٨ ● تاريخ التعديل: ٢٠٢٤/٠٣/٢٠ ● تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٠٣/٢٤ ● تاريخ الإصدار: ٢٠٢٤/٠٧/٠١

الملخص

(الهدف) إنّ الهدف من هذه الدراسة هو دراسة منطق التعامل السياسي في الحكومة العلوية واستكشاف منطق التعاقدية المنشور في هذا الأسلوب من التعامل السياسي. (السؤال) يطرح البحث سؤالاً عن كيفية أساس التعامل السياسي عند الإمام علي عليه السلام. (الفرضية) قد مثلت قاعدة العقد أساساً للتعامل السياسي في الحكومة العلوية. (المنهج) تمّ البحث باستخدام هرمنوطيقيا دلتاي، وأثناء استعراض واستكشاف النصّ النظري والتطبيقي للنشاط السياسي للإمام علي عليه السلام، قد اعتمد دراسة مفهوم العقد. وقد أجريت دراسة العقد في نصّ الخطب والرسائل والحكم والأحداث السياسية في عهد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام و ذلك من خلال توظيف هرمنوطيقيا دلتاي. تنطوي هرمنيوطيقيا دلتاي على الانتباه إلى نوايا ومقاصد المؤلف، وتفسير كيفية ظهور نوايا ومقاصد المؤلف من مفهوم العقد في النصّ قيد البحث والدراسة. وقد تمّ اعتماد هذه الطريقة من خلال التركيز على المنهج التاريخي لديلتاي والتأكيد على الفهم المشترك بين المؤلف والمفسر لمفهوم العقد. وقد جرى تحقيق ذلك عبر تناول مختلف صيغ التعامل السياسي في الفكر السياسي للعصور اليونانية القديمة والعصور والقرون الوسطى والعالم الحديث. وفي سياق إعادة قراءة مفهوم التعاقد في السياق السياسي، يناقش البحث كيفية

١. أستاذة العلوم السياسية، أكاديمية العلوم الإنسانية و الدراسات الثقافية، طهران، ايران.

* محمدي كيا، طيبه. (٢٠٢٤). السياسة التعاقدية في حوكمة الإمام علي عليه السلام. مجلة *الحوكمة في القرآن والسنة* فصلية علمية، ٢ (٤)، صص ٨٨-١١٣. https://doi.org/10.22081/JGQ.2025.70460.1012

© المؤلفون * **نوع المقالة:** مقالة بحثية * **الناشر:** المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية

ظهور خطاب التعاقدية في التعامل السياسي. ويسوقنا استعراض المسار التاريخي للتعاقدية السياسية إلى استكشاف أهمية مفهوم حقوق الناس في السياسة والنطاق العام، وهو الأساس الذي يقوم عليه خطاب التعاقدية. والنقطة المضافة هي أنّ هذا الأمر قد وجّه انتباهنا إلى استعادة مفهوم حقوق الناس، وعلى هذا المنوال، العهد العام في السياسة العلوية. ويمكن اعتبار هذه السياسة نموذجًا واضحًا وشرعيًا لصناعة السياسة الإسلامية في العالم المعاصر والتي قد تكون رائدة في مجال السياسة في المجتمع المعاصر عن طريق تحليل أبعادها وزواياها المختلفة. (النتائج) إنّ دراسة سياسة الإمام علي عليه السلام إبّان حكمه ترسم لنا أسلوباً متميزاً عن سيرة الخلفاء السابقين، ويمكن تفسيره بأنّه خطاب سياسي مختلف يرتكز على التعاقدية. ويمكن أخذ هذه القراءة بعين الاعتبار إلى جانب الاهتمام بحقوق الناس من وجهة نظر الإمام علي عليه السلام. والنقطة الأخرى هي اهتمام الإمام عليه السلام بدور الشعب في الحكومة، والذي يتمثل في أشكال، مثل: البيعة والشورى والمشاركة والإشراف والمشورة. والواقع أنّ النهج التعاقدي للإمام عليه السلام ينبغي أن يُفهم إلى جانب الاهتمام بتنوع أساليب المشاركة السياسية للناس، وهو ما يُرى بكثرة في النماذج المدروسة في هذا البحث. (الاستنتاج) يمكن دراسة التعاقدية في الخطاب السياسي العلوي على ثلاثة مستويات: التعاقد مع الناس، والتعاقد مع الوكلاء، والتعاقد مع المعارضين والأعداء. ومن خلال دراسة هذه المستويات، يمكن اعتبار السياسة العلوية نموذجاً مثيراً للاهتمام للسياسة التعاقدية العامة، وهو نهج متقدم ومدروس بالنظر إلى الإمكانيات والتسهيلات التي كانت متوفرة في تلك الفترة. وقد وفّر البحث فهماً أفضل لكيفية حوكمة الإمام علي عليه السلام وإمكانية تطبيقها على الصعيد الاجتماعي والإجراءات السياسية في عصرنا الحاضر، كما صوّر دور مفاهيم "العهد" و"الوعد" و"العقد" كنماذج للتعاقد العام في الخطاب السياسي لأمير المؤمنين عليه السلام. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نلاحظ أنّ عرض صورة العقد الأساسي للحكومة العلوية مع إيلاء الاهتمام بإحداثيات ومواصفات هذه النسخة التعاقدية ينبغي أن يُفهم في إطاره الزمني وقدراته الخاصّة والمفاهيمية بوصفه عملاً سياسياً فاعلاً.

الكلمات المفتاحية

سياسة العقد، حوكمة الإمام علي عليه السلام، التعامل السياسي، العقد الاجتماعي، التاريخ السياسي للإسلام.

المقدمة

يعالج البحث قضية أساس التعامل السياسي في فن السياسة العلوية. وبناءً على هذه الدراسة، فإنّ إعادة قراءة السياسة العلوية والتأمل فيها من شأنها أن تكون حلاً لمشاكل مجتمعنا اليوم. هذا الأمر المهم قد يكون فعّالاً وناجعاً إذا ما تمت قراءته بالارتباط مع الأدبيات الشائعة والمتطلبات المعاصرة للمجتمع اليوم. ويحاول البحث أن يبذل هذا الجهد فيما يتعلق بأساس التعامل السياسي بين الحكومة والشعب في حياة الإمام علي عليه السلام السياسية. ويزعم البحث أنّ التعاقد هو أساس التعامل السياسي في القيادة العلوية، ومن خلال استعراض الأدبيات الحالية بشأن التعاقدية السياسية يمكن تقديم نموذج معاصر للسياسة العلوية للمجتمع الراهن. ويقترح هذا النموذج من فنّ السياسة عقداً أساسياً ويقدم القيادة العلوية كنموذج تاريخي ناجح.

لقد تمّ تأليف العديد من الكتب والمقالات التي تتعلق بسياسة وحكم الإمام علي عليه السلام. وفيما يلي نذكر بعض هذه المؤلفات، ومنها قد بحث كتاب "السياسة العلوية" لسليمة دارائي في موضوعات أصول السياسة في كتابي نهج البلاغة، و"سياست نامه"(رسالة السياسة). وقد بادرت المؤلفة إلى دراسة مقارنة للمفهوم السياسة وإدارة البلد في كتاب "نهج البلاغة" وهو عبارة عن مجموعة مشهورة من الخطب والرسائل والكلمات المنسوبة للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام؛ وكتاب "سياست نامه"(كتاب السياسة) المعروف أيضاً بـ"سيرة الملوك" وهو رسالة فارسية مشهورة في السياسة والحكومة كتبها نظام الملك وهو كان رجل دولة ومدير إيراني بارز. وأيضا يُعدّ كتاب "رسالة سياسة الإمام علي عليه السلام" لمحمد محمدي راي شهري وترجمة مهدي مهريزي، جزءاً من موسوعة أمير المؤمنين عليه السلام. الكتاب يختصّ بدراسة السياسة في الأحاديث والمصنفات التاريخية، ولا سيّما في الرواية وشروحها. وقد حاول المؤلف تحليل منهج إدارة الدولة والسلوك السياسي للإمام علي عليه السلام؛ كما قد تناول كتاب "سياسة أمير المؤمنين علي عليه السلام" لحسن الصدر فن

سياسة الإمام علي‌عليه‌السلام إبان حكمه. ويشرح المؤلف سياق وظروف والزمن في حياة الإمام‌عليه‌السلام، ويوضّح طريقة تعامل الامام‌عليه‌السلام وسياساته. ويسلط الكتاب الضوء على دراسة سلوكيات الإمام‌عليه‌السلام مع ممارسات معاوية. ويستعرض كتاب "الفكر السياسي للإمام علي‌عليه‌السلام" لحيدر ولي زاده، الفكر السياسي للإمام علي‌عليه‌السلام. ويتناول الكتاب مفاهيم أساسية في السياسة والحوكمة، مثل: مسؤولية الحكومة وحق الشعب. كما يتضمّن الكتاب دراسة موضوعات منها: السياسة والحكومة في فكر الإمام علي‌عليه‌السلام، والعلاقة المتبادلة بين حق الشعب والحكومة تجاه بعضهما البعض، والحقوق المتبادلة بين الشعب والحاكم، وخصائص وكلاء الحكومة. وتناول كتاب "السياسة من منظور الإمام علي‌عليه‌السلام" لحسين سليمي في كتابه حقوق الناس في الحكومة من خلال الاستناد إلى خطب الإمام علي‌عليه‌السلام في نهج البلاغة. وكشف الكتاب هذا الأمر المهم وهو أنّ الناس هم الذين يمارسون أهمّ دور في اختيار الحكومة. وأمّا أهم مواضيع الكتاب فهي: وجوب تحديد واختيار الحكومة من قبل الناس، وإقرار الحقوق الأساسية والأصولية، والاعتدال والمطالبة بالأمن والعدل من قبل الناس.

وبنظرة عامة يمكن القول: إنّ الكتب تُقدّم دراسة عامة لمفهوم السياسة في نهج البلاغة والحياة السياسية للإمام علي‌عليه‌السلام. أما دراسة مفهوم السياسة في نهج البلاغة فينبغي أن نعتبرها من فراغ هذه الأنواع من الدراسات التي يحاول المقال أن ينجزها فيما يتعلق بمفهوم العقد. وقد كُتب هذا المقال باستخدام المنهج الهرمنيوطيقي. وتجمع هرمنيوطيقا الديلتا بين المنهجية الهرمنيوطيقية للتأويل والدراسات الإنسانية والاجتماعية. وتُعين هذه الطريقة على دراسة مفهوم خاص في تاريخ الفكر وفي علاقته بسياق النصّ وزمانه. ويتمثل جهد الديلتا الهرمنيوطيقية في اكتشاف مقصد المؤلف، وفهم الروح التي كانت تحكم الفكر في ذلك الزمن، وتفسير علاقته بفهمنا الحالي لهذا المفهوم باعتباره ملكية سياسية اجتماعية.

ويعتبر منهج ديلتاي التأويل منهجاً فعالاً في العلوم الإنسانية؛ إذ يمكن أن يفيد في التحليل المعرفي للمفاهيم وفهم سياق ظهورها ونموها في الظروف الاجتماعية والسياسية.

والمقال التالي يستخدم هذا المنهج لمناقشة أهمية مفهوم العقد وصلته بمفاهيم، على سبيل المثال: الحكومة والناس والوكلاء السياسيون والمعارضون في نصّ نهج البلاغة.

١. السؤال عن أساس التعامل السياسي في الفكر السياسي

يمثّل الموقف الأفلاطونيّ شكلًا من أشكال المثاليّة في السياسة حيث ينبغي إدراج الحقيقة والفضيلة في سياق العمل الحكوميّ (هوارد، ٢٠٠٧، ص ٣١)، في حين أنّ ردّ أرسطو كان أكثر تركيزاً وملاحظةً للوضع أو الواقع. (أرسطو، ١٩٧١، ص ١٧) فأرسطو، من خلال ملاحظة سلسلة تحول السلطة في الأنظمة السياسية المختلفة بطريقة مبتكرة وتاريخية، اعتبر أنّ القوة وبعبارة ما، فائدة العلاقات السياسية في كفاءة الشؤون السياسية (أرسطو، ١٩٧١، ٩: ٨)، واهتمّ بخصائص كسب السلطة ونزع السلطة (أرسطو، ١٩٧١، الكتاب الثاني) ورأى أنّ أساس العمل السياسي يجب أن يقوم على القدرة والفائدة من هذه العلاقات، بحيث يضمن كفاءة النظام السياسي ومساره الإيجابي (نفسه، الكتاب الثالث،١١: ٥).

وفي القرون الوسطى، أعيدت قراءة الأفكار الأفلاطونية والأرسطية بعمق وتمّ تفسيرها من خلال الميتافيزيقا المسيحية والإسلامية. (هندريش، ٢٠١١، ص ٣٥) وشهدت هذه الفترة أحداثاً معقدة خلقت مواقف دينية وكلامية معينة.

وبدخولنا إلى العصر الجديد، شهدت طريقة السؤال عن أساس التعامل السياسي وطرق الإجابة عن هذه المسألة تغيرًا جذريًا. ومن السمات المميزة لهذه الفترة الفصل الجاد بين المجال أو النطاق الخاص والعام. (غولدسميث وغودمان، ١٩٩٥، ص ١٠٠) ووفقًا لهذا الاتجاه، يُعتبر النطاق العام مساحة مشتركة

بين الناس، لا سيما في السياسة. وفي هذا الحين، بات مفهوم السياسة، الذي كان جزءاً من العقل العملي إلى جانب الأخلاق والتدبير المنزلي، يُفهم الآن على أنّه ساحة للتعبير عن الإرادة العامة. ومن السمات المميزة لهذه الفترة، الفصل الجادّ بين المجال أو النطاق الخاص والعام. (غولدسميث وغودمان، ١٩٩٥، ص ١٠٠)

كانت القضايا الخاصة بالفضيلة تتألف في القرون الماضية على أنّها حقيقة ورصد للواقع، أمّا الآن فنحن أمام مفاهيم قانونية ومفاهيم المساواة في المجال العام. وتُمثل هذه التغييرات تحولاً نموذجياً في التفكير في السياسة والحياة الاجتماعية. وفي إطار هذا التحوّل، يتحدّد أساس العمل السياسي في المجال العام على أنّه احترام حقوق الناس والالتزام بهذه الحقوق إلى جانب مفهوم العقد. (ريوس-سميت، ٢٠١٣، ص ١٧٠) ويؤدّي بنا هذا التحول في فهم الحق وتغيير بنية السياسة إلى مفهوم العقد الأساسي. فالعصر الجديد، بوصفه عصر التعاقدية، يستند إلى منهجية جديدة تتعلق بتصور الحقوق والحقوق العامة. وبناءاً على ذلك، فإنّ جميع الحقوق تتطلب وجود عقد. وخلال هذه الفترة، يتمّ التأكيد على أنّ منح الحق يتستوجب أن يحصل بالتعاقد حيث يقوم الأشخاص بموجب عقد بتفويض جزء من حقوقهم إلى مديرين يلتزمون بحماية تلك الحقوق في المجال السياسي. (Carney, Ramia & Yeatman, 2001, p. 119) وتتناول التعاقدية، سواء بمعناها النظري أو التاريخي، توزيع مصادر السلطة بين السياسيين وتأخذ بعين الاعتبار شرعية هذا التوزيع. ويقترن هذا التخصيص عمومًا بمصالح ثنائية تهدف إلى الارتقاء بنوعية حياة الناس وتحسين الأنشطة السياسية. (Klosko, 2011, p. 574). وبالتالي، يولد فن سياسة جديدة يمكن تفسيره في قلب التعاقد.

ويعتقد فلاسفة السياسة في عصر التنوير بأنّ تطوير الحضارة يتطلب الارتباط بالتعاقدية السياسية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، تتحرك نظرية التعاقدية السياسية في اتجاه يشدّد على ضرورة الاتفاق على المبادئ الأساسية للسياسة (Weale, 2020, p. 212). فهنا، يُعتبر الاتفاق السياسي أحد أكثر أشكال الاتفاق

تحدياً. لا ينبغي أن يؤدي هذا التعامل التعاقدي إلى تحديد من يجب أن يحكم فحسب، بل يجب أن يحدد كذلك الطريقة التي يتحقق بها مفهوم الحق في المجال العام. ويكتسب نمو هذا الاتجاه في السياسة الحديثة أهمية خاصة، ولا يزال يترك تأثيره في مجال الحوكمة والهيكلة السياسية شديداً وحيوياً حتى اليوم. (نفسه، ص ٢١٤).

الف- المفهوم الحديث للحق والتعاقدية

غالبًا ما أُهمل مفهوم الحق في تاريخ الفلسفة والسياسة، لاسيما في العصور الكلاسيكية. فخلال هذه الفترة، كان جُلّ الاهتمام منصباً على المبادئ الأخلاقية والفضائل والموضوعات القائمة على الفلسفات الأخلاقية، ولم تكن المفاهيم القانونية والسياسية في دائرة الدراسة والبحث بشكل ملحوظ. وكان أول مفكر قام بتعريف وشرح المفهوم الجديد للحق بشكل مستقل هو ويليام أوكهام، وهو عالم منطق وفيلسوف إنجليزي كان يعيش في القرن الرابع عشر. (Hagedorn, 2023).

حدث تطوّر مفهوم الحق في القرنين الخامس‌عشر والسادس‌عشر وأصبح أحد الركائز الأساسية للخطابات الأخلاقية والسياسية. (Heal . Grell، 2008، ص ٦١) في القرنين السابع عشر والثامن عشر وخلال الحركات المختلفة أصبح "الحق" شعاراً ثورياً. (Barg 1990، ص ١٩٣) واستخدم الأفراد والجماعات، لاسيما خلال الثورات الفكرية والسياسية هذا المفهوم كأداة للتعبير عن مطالبهم وحقوقهم وحرياتهم. وساعدت هذه التطورات في صياغة مبادئ حقوق الإنسان والمظاهر الحديثة للحكومة الوطنية، وخلقت بطريقة ما أو بأخرى قاعدة دلالية جديدة للحقوق الفردية والاجتماعية في السياسة. وأصبحت الأفكار من هذا النوع قوة دافعة للتغيير الاجتماعي والسياسي، ليس فقط للفلاسفة والعلماء، وإنّما للناس العاديين أيضاً. في بحث مفهوم الحق في العصر الحديث، من المهم التمييز بشكل

أساسي بين مفهومين واستدلالين لـ "الحق" وهما: "امتلاك الحق" و"وجود الحق". هنا، يتمّ تقديم مفهوم "امتلاك الحق" في سياق جديد يركز على الحقوق الفردية والجماعية، بينما يركز المفهوم الكلاسيكي لـ"الحق" بشكل أكبر على الأفضليات الأخلاقية والفلسفية. (أليسون، ٢٠١٢، ص ٤) أما في الخطاب الحديث، فينقسم مفهوم الحق إلى أربعة حقول شتّى كما يلي:

١) الحق القانوني: يشير هذا النوع من الحقوق إلى المطالبات التي يقدّمها الناس بناءً على قوانينهم وحقوقهم الخاصة.

٢) الحق في الحرية: يشير إلى الحقوق والحريات الفردية التي تمكّن الأفراد من التصرف باستقلالية.

٣) حق الاختيار: يشير هذا الحق إلى القدرة والاختيار اللذين يتمتّع بهما الأفراد أو المؤسسات للعمل في مجالات معينة.

٤) حق الحصانة: يشير إلى الحقوق التي تحمي الأشخاص من بعض الأفعال أو التدخّلات.

تشير هذه التصنيفات إلى ظهور نشاطات وإجراءات جديدة في السياسة والقانون يمكن اعتبارها أصل ظهور الأنظمة القانونية والسياسية الحديثة.(أوريند، ٢٠٠٢، ص ٢٣) ولفهم العلاقة بين مفهوم الحق والنقاش السياسي بشكل أفضل، تجدر الإشارة إلى نقطتين هامتين:

أولا: التعاقد الاجتماعي والحق: إنّ تحقيق مفهوم الحق في دائرة التعاقد هو محور آخر من محاور هذا النقاش. وفي هذا الصدد، لا يتبلور أيّ حق من حقوق الأفراد بشكل مستقل وبدون اتفاق اجتماعي وتعاقدي. فالحق باعتباره مفهومًا تعاقديًا، من الضروري أن يوفّر الأساس لشرعية وتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية. وتُظهر هذه المفاهيم والروابط بوضوح أنّ مفهوم الحق في العالم الحديث ليس مجرد هيكل قانوني، وإنّما يتصل بعمق بمعناه الاجتماعي والسياسي كذلك. وبالتالي، سيكون لذلك تأثيرات جوهرية على هيكل وآليات الحوكمة والمجتمع.

ثانياً: منهج سياسة الإمام علي عليه السلام: في منهج سياسة الإمام علي عليه السلام رغم صلة هذا المنهج بالماضي، إلّا أنّنا نشاهد وجود مناهج سياسة ذات مستويات متعددة. إنّ منهج السياسة هذا، تحديداً يمثل جوهر الالتزام بالحق، وهو بشكل من الأشكال، يُفضي إلى الإبداع في فهم الحق وتطبيقه في هيكلنا السياسي والاجتماعي.

٢. التعاقدية في منهج السياسة العلوية

لاتستند التعاقدية في منهج السياسة العلوية بوصفها نموذجًا معقدًا ومتعدد الأوجه للحكم إلى المبادئ الأخلاقية والفضيلة فحسب، وإنّما تعكس أيضاً نوعاً من التعامل الثنائي بين الحاكم والمجتمع. ويعكس هذا الاتجاه من خلال البحث الدقيق والمنهجي للالتزامات الاجتماعية والسياسية، هذه الحقيقة وهي أنّ الحاكمية لا يمكن أن تُمارَس على أساس السلطة المجردة، بل يجب أن تتشكّل على أساس الموافقة والمشاركة والاتفاقات الضمنية (العهد والوعد). وفي هذا السياق يؤكّد الإمام علي عليه السلام على مفهوم المسؤولية الاجتماعية والحقوق العامة، موضحاً أنّ مصادر السلطة والصلاحيات السياسية لا تنّبع القوى الحاكمة فحسب، وإنّما تخضع أيضاً للمطالب المتغيرة والمكتسبة للمجتمع وفضائله الفكرية. (ثقفي كوفي، ١٩٧٨، ص ١٣- ١٣٢) إذن فن سياسة الإمام علي عليه السلام كحاكم يتأثّر بمقوّمات معينة يُسفر عن تشكيل اتجاهه في العمل السياسي. ويرتبط المحور الرئيسي لمنهج سياسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بنوع من التعاقدية السياسية. (ابن عبّاس، ١٩٨٦،ص ١٦٥) وفي هذا النظام يتمّ تفويض الفضيلة وقبولها إلى المجتمع وعلى أساسها يُصاغ العمل السياسي. وهذا يعني أنّ المجتمع مخيّر في قبول أو عدم قبول الفضائل والمبادئ الأخلاقية. وبعبارة أخرى فإنّ هذا الاتجاه يستلزم نوعاً من التعامل الثنائي بين الحاكم والناس، حيث يُلزَم الناس باتخاذ قراراتهم بناءً على الفضائل التي يتمّ تقديمها. وبالمعنى الأعمق للتعاقدية، يعترف الإمام علي عليه السلام بالاختيار

العام. (المنقري، ١٩٨٦، ص ١١٩) وهذا يُفيد أنّ الناس يتمكّنون من المشاركة الفعّالة في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية، ويتحقّق هذا الانتخاب على أساس الفضائل التي يقدّمها الإمام عليه السلام للناس. وهذا الاختيار يُتيح للناس التعبير عن آرائهم والتأثير في العملية السياسية. وهذا ما نراه في منهج السياسة العلوية، بينما في العديد من النظريات السياسية الكلاسيكية لايُخوَّل هذا الحق إلا للحكّام.

ويؤكد الإمام علي عليه السلام على انتماء المجال العام إلى الناس كساحة مشتركة. ويعني هذا الاتجاه، أنّ السلطة والموارد يجب أن تُقسَّم بحسب إرادة الناس ومشاركتهم. (قائد الثورة، ٢٠١٠، ص ١١٠-١١٢) ففي إطار منهج سياسة الإمام علي عليه السلام، يتشابك مفهوم الشرعية ومفهوم المقبولية بعمق ولا يمكن تحليلهما بشكل منفصل ومستقل. وإذا تأمّلنا، نرى أنّ الإمام علياً عليه السلام لايدافع عن مجالات وجود الناس في قبول حكمه فحسب، وإنّما أيضاً يتوقف قيام شرعيته على اعتماد هذا الوجود على رضا الناس. في الواقع، يمكن اعتبار الحكومة بمثابة عقد اجتماعي بين الناس والحاكم. وهذه الرؤية إلى السياسة، تحمل في صميمها مفهوم الرضا العام وتُظهر بوضوح أنّه بدون هذا الرضا لن تكون هناك شرعية للسيادة والحاكمية. ولو أمعنا النظر لوجدنا أن الإمام علياً عليه السلام قد دافع دائماً عن إمكانية وسعة حضور الشعب في قبول حكمه (نهج البلاغة، الخطبة ٩٢) ولذلك يمكن اعتبار الحكومة في هذا الخطاب عقداً اجتماعياً بين الناس والحاكم. والحقيقة هي أنّ الحديث عن العقد ينطوي على مبدأ رضا طرفي العقد. والمقصود هو أنّ الاهتمام برضا الناس هو السمة الأساسية والمحورية في سياسة العقد الأساسي والفضيلة للإمام علي عليه السلام. (نهج البلاغة، الخطبة الثالثة) فالرضا تحيط من خيوط العقد، دائماً ما يتّضح في الأعمال السياسية للإمام علي عليه السلام. وفي الرسالة الرابعة (رسالة إلى عثمان بن حنيف) و كذلك في الاهتمام ببيعة الناس، تظهر أهمية مفهوم رضا الناس وإرادتهم في الحكومة. ويمكن ملاحظة هذا الاهتمام أيضاً في ممارسات حكومة الإمام علي عليه السلام. فقد اعتمد الإمام عليه السلام إجراءً

مبنياً على الرضا العام في إنهاء الحرب مع معاوية بسبب عدم رضا الناس في استمرارها، وكذلك الحال في قصة الحكمية واختيار ابوموسى الاشعري، ولهذا السبب يمكن اعتبار الرضا أساس العقد. والواقع هو أنّ التعاقدية في السياسة العلوية مُصمّمة إلى جانب اعتبار مفاهيم كالحق والعهد والبيعة والوعد كعناصر أساسية وأولية. وفي هذا الاستنباط والقراءة للوعود، بوصفها التزامات ناشئة عن العهد، يمكن أن تخلق أيّ علامة على خلق التوقّع. في هذا السياق، يُعرف "الوعد" في البيئة الاجتماعية بأنّه أساس المسؤولية الاجتماعية ويصبح حلقة وصل بين الحاكم والشعب. أمّا "العهد" الذي يحمل مفهوماً أشمل من الوعد، فهو يشير إلى التزامات أعمّ، بمعنى أنّه في العلاقات المختلفة، سواء تجاه الأصدقاء أو في مواجهة الأعداء، يمكن أن يكون هذا العهد معياراً لاستمرار وفاء أحد الطرفين تجاه الآخر. وفي سلوك الإمام علي عليه السلام على وجه الخصوص، يظهر العهد وكذلك الوعد بشكل واضح،على سبيل المثال: في المعاهدات المبرمة مع الأعداء، ما لم ينقض الطرف الآخر المعاهدة، فإنّ الحاكم مُلزم بالوفاء بتلك المعاهدة.

١-٢. مستويات التعاقدية

تظهر التعاقدية في المجتمع العلوي على ثلاثة مستويات:

ألف- الناس: العلاقة بين الحاكم والناس والتي تتوقف على رضا الناس.

ب- الوكلاء: العلاقة بين الإمام علي عليه السلام ووكلاء الحكومة التي تتطلب الجدية والكفاءة للحفاظ على ثقة الناس.

ج- المعارضون والأعداء: العلاقة مع الجماعات والتيّارات المعارضة التي يجب إدارتها بحكمة وذكاء.

الف- التعاقدية والناس

يمكن فهم العلاقة بين الحكومة والناس في منهج السياسة العلوية بالاستناد

إلى العقد. ويمكن متابعة هذا الادّعاء في نصّ نهج البلاغة وكذلك الروايات المدوّنة عن منهج السياسة العلوية.

اولا: البيعة بمثابة حق الاختيار

لقد كان لحكم الإمام علي عليه السلام في المجتمع الذي يتّسم بالتنوع والكثرة يحظى بدقة وحساسية خاصة. فقد كان اتجاهه يتلاءم مع الظروف السياسية والاجتماعية للمجتمع العلوي، ويركز على محاولة التعاطي الإيجابي مع الجماعات وتجنّب العنف، وهذا بحدّ ذاته يعبّر عن عمق فهمه لحاجات المجتمع وأهمية الوفاء بالعهد في خلق التضامن وتعزيز الحكومة. وقد أكد الإمام علي عليه السلام على حرية اختيار الناس وإرادتهم في مبايعته واختياره للخلافة في نهج البلاغة:«وَبَايَعَنِي النَّاسُ غَيْرَ مُسْتَكْرَهِينَ وَلَا مُجْبَرِينَ، بَلْ طَائِعِينَ مُخَيَّرِينَ.»(نهج البلاغه، نامه١) وهذا التعبير ينمّ عن التأكيد على شرعية الحكومة القائمة على إرادة الناس وقبولها. ففي خطبة الشقشقية يؤكد الإمام علي عليه السلام بوضوح على حق الاختيار والإرادة العامة للناس، فيشير الإمام إلى الحضور الحاشد للناس في دعوته إلى الحكومة. يقول الامام عليه السلام في ذلك: «فَمَا رَاعَنِي إِلَّا وَالنَّاسُ [إِلَيَّ] كَعُرْفِ الضَّبُعِ إِلَيَّ يَنْثَالُونَ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ حَتَّى لَقَدْ وُطِئَ الْحَسَنَانِ وَ شُقَّ عِطْفَايَ مُجْتَمِعِينَ حَوْلِي كَرَبِيضَةِ الْغَنَمِ فَلَمَّا نَهَضْتُ بِالْأَمْرِ نَكَثَتْ طَائِفَةٌ وَ مَرَقَتْ أُخْرَى وَ [فَسَقَ] قَسَطَ آخَرُونَ ... »(نهج البلاغة، الخطبة ٣) وهذا التشبيه يعكس بوضوح وجود ورغبة الناس في مبايعة الإمام عليه السلام. ويصف الإمام علي عليه السلام هذا الموقف بأنّه تعبير عن إرادة الناخبين وحق الناس السياسي في الاختيار. وقد أقسم الإمام أنّه لولا وجود الموالين وتأييدهم له لما سعى إلى الحكم أبداً. (نفس المصدر) ومن المثير للاهتمام أنّ شكوى الإمام من الناس كانت أيضاً من منطلق التعاقدية، وبسبب نقض المعاهدة. (نفس المصدر) وهذا الكلام يعكس أهمية إرادة الناس واختيارهم في

شرعية حكمه. ويقول الإمام عليه السلام في رسالة موجّهة إلى أهل الكوفة: «وَبَايَعَنِي النَّاسُ غَيْرَ مُسْتَكْرَهِينَ وَلَا مُجْبَرِينَ بَلْ طَائِعِينَ مُخَيَّرِينَ.» (نهج البلاغة، الرسالة ١)

ثانيًا: حقوق الشعب

المساواة والتكافؤ في الحقوق نجدهما في أقوال الإمام علي عليه السلام. فالإمام علي عليه السلام يؤكد على مساواة الجميع في الحقوق، ويقول الامام عليه السلام في ذلك:« إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ»(نهج البلاغه، نامه ٥٣) ويقول في خطبه ٢١٦ :« فَإِنَّمَا أَنَا وَأَنْتُمْ عَبِيدٌ مَمْلُوكُونَ لِرَبٍّ لاَ رَبَّ غَيْرُهُ.» (نهج البلاغه، خطبه ٢١٦) هذه الجملة تؤكد على أن جميع الناس متساوون أمام القانون والحقوق، وكلهم عباد الله سواء. وقد نصّ الإمام علي عليه السلام في رسائل وخطب عديدة على حقوق الناس، نذكر منها على سبيل المثال في هذه الرسالة: «وَ أَنْ تَكُونُوا عِنْدِي فِي الْحَقِّ سَوَاءً»(نهج البلاغه،رسالة ٥٠). لقد كان الإمام علي عليه السلام يشدّد دائماً في سلوكه وخطابه على كرامة الإنسان واحترام حقوق جميع الناس مهما كان دينهم أو معتقداتهم. ويجب أن تعتبر المساواة والتكافؤ في الحقوق الرمز الرئيسي لهذا الاتجاه. وهذا الموقف يتبيّن بوضوح في رسالة الإمام عليه السلام إلى مالك الأشتر (نهج البلاغة، الرسالة ٥٣). كما نراه في عبارات أخرى للامام عليه السلام يقول: «وَ أَنْتُمْ عَبِيدٌ مَمْلُوكُونَ لِرَبٍّ لَا رَبَّ غَيْرُهُ». (نهج البلاغة، الخطبة ٢١٦) وفي رسالة أخرى يُذكّر الإمام الأسود بن قطب، قائد جيش حلوان قائلا: «فَلْيَكُنْ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَكَ فِي الْحَقِّ سَوَاءً».(نهج البلاغة،الخطبة ٥٩) ويقول الإمام عليه السلام في موضع آخر مخاطباً قادته: «وَ أَنْ تَكُونُوا عِنْدِي فِي الْحَقِّ سَوَاءً». (رسالة ٥٠) أو يخاطب مالك الأشتر قائلا: «وَأَلْزِمِ الحقَّ مَنْ لَزِمَه من القريب و البعيد».(نهج البلاغة، الرسالة ٥٣) وهذا الرأي المبني على شمولية المواقف القانونية بصرف النظر عن المكانة الاجتماعية والمرتبة في النظام السياسي القديم قد يكون اتجاهاً مثيراً للاهتمام، وهو ما يتجلى في منهج السياسة العلوية فيقول الإمام عليه السلام: «لا ينبغي للحاكم أبداً أن يعتبر الحق مساوياً

لنفسه ونفسه مساوية للحق. لا ينبغي له أبداً أن يضع نفسه مكان الله. لا تكلموني وكأنّني مقياس الحقيقة....». (نهج البلاغة، الخطبة ٢١٦) ويمكن ملاحظة الكرامة الإنسانية كذلك في مساواة الإمام بين المسلمين وغير المسلمين في التعامل والسلوك. (قائد الثورة، ٢٠١٠، ص ٢٥) إذن ينبغي اعتبار خطاب العقد الأساسي والالتزام بالحقوق في مراجعة العبارات التي وردت في نهج البلاغة عن الاهتمام بحقوق الناس من مختلف الطبقات والشرائح والأديان. (نهج البلاغة، الخطب ٢٧ و١٠٥ و٢٣٢ و٣٤) وهناك أيضاً بعض النماذج المذكورة بشأن انتفاع غير المسلمين من بيت المال، ومنهم اليهود والمسيحيون والزرادشتيون. (بلاذري، ١٩٩٥، ج٢، ص ١٤١) وأيضاً (يعقوب، ٢٠١١، ج٢، ص ٨٣) وفي وسائل الشيعة أيضاً وردت قصة رجل نصراني كفيف البصر كان يستعطي مالاً فأمر الإمام عليه السلام أن ينفق عليه من بيت المال. (الحر العاملي، ١٩٩٢، ج١١، ص ٤٩). و أيضاً يمكن مشاهدة الاهتمام بحقوق الناس في رسائل الإمام عليه السلام إلى أهل مصر، و إلى أهل البصرة، و إلى أهل الكوفة عند الخروج من المدينة وعزمه على الخروج إلى البصرة، و إلى أهل الكوفة بعد تحقيق النصر في البصرة، وإلى أهل مصر في تعيين مالك الاشتر والياً عليهم، وإلى أهل المدن عن غزوة صفين. وفي هذه الأثناء، هناك رسالة تُعرف بالعهد بين قبيلتي ربيعة واليمن، وهي رسالة تسترعي الانتباه إذ في هذا العهد يعقد الإمام عليه السلام عهداً دائماً بين هاتين القبيلتين مع وجود مندوبين عنهما ويدعوهما إلى الالتزام به وعدم انتهاك العهد. وكلمة "عهدهم" مهمة في هذه الميثاق، والملاحظة الأخرى أنّها تنتهي بهذه العبارة: « ثُمَّ إِنَّ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ عَهْدَ اللَّهِ وَ مِيثَاقَهُ إِنَّ عَهْدَ اللَّهِ كَانَ مَسْئُولًا». (نهج البلاغه، خطبه ٧٤)

ب- التعاقدية والوكلاء الحكوميون

وهناك ضرب آخر من التعاقديّة في السياسة العلويّة في معاهدات ورسائل الامام عليه السلام إلى الوكلاء السياسيّين. ويمكن اعتبار هذا النوع من الرسائل كعقد

من أنواع الكتابة التي وردت في نصّ نهج البلاغة والتي تمّت كتابتها في عهد الإمام عليه السلام. وقد كتب الإمام عليه السلام في رسالة إلى مالك الاشتر، والمعروفة بعهد مالک الاشتر، وهي ال«رسالة ٥٣: وَاجْعَلْ لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْکَ قِسْماً تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَک، وَتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عَامّاً، فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَک، وَتُقْعِدُ عَنْهُمْ جُنْدَک وَأَعْوَانَک مِنْ أَحْرَاسِک وَشُرَطِک، حَتَّى يُكَلِّمَک مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلّى الله عليه و آله و سلّم يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ: «لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ. ثُمَّ احْتَمِلِ الْخُرْقَ مِنْهُمْ وَ الْعِيَّ، وَ نَحِّ عَنْهُمُ الضِّيقَ وَالْأَنَفَ يَبْسُطِ اللهُ عَلَيْک بِذَلِک أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ..». (نهج البلاغة، الرسالة٥٣) و يقول الامام عليه السلام في رسالته إلى مالك الأشتر: «وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَ الْمَحَبَّةَ لَهُمْ وَ اللُّطْفَ بِهِمْ، وَ لَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعاً ضَارِياً تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ: إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ وَ إِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ، يَفْرُطُ مِنْهُمُ الزَّلَلُ وَ تَعْرِضُ لَهُمُ الْعِلَلُ وَ يُؤْتَى عَلَى أَيْدِيهِمْ فِي الْعَمْدِ وَ الْخَطَإِ، فَأَعْطِهِمْ مِنْ عَفْوِكَ».(المصدر نفسه). و كذا يقول الامام عليه السلام حول مصقلة بن هبيرة الذي بات والياً من جانبه على أردشيرخره: «بَلَغَنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسْخَطْتَ إِلَهَكَ وَ أَغْضَبْتَ إِمَامَكَ... فَلَا تَسْتَهِنْ بِحَقِّ رَبِّكَ وَ لَا تُصْلِحْ دُنْيَاكَ بِمَحْقِ دِينِكَ فَتَكُونَ مِنَ الْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا أَلَا وَ إِنَّ حَقَّ مَنْ قِبَلَكَ وَ قِبَلَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي قِسْمَةِ هَذَا الْفَيْءِ».(نهج البلاغة، رسالة٤٣) كما قال الإمام عليه السلام أيضا: «أَنَّكَ تَقْسِمُ فَيْءَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِي حَازَتْهُ رِمَاحُهُمْ وَ خُيُولُهُمْ وَ أُرِيقَتْ عَلَيْهِ دِمَاؤُهُمْ فِيمَنِ اعْتَامَكَ مِنْ أَعْرَابِ قَوْمِكَ فَوَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَ بَرَأَ النَّسَمَةَ لَئِنْ كَانَ ذَلِكَ حَقّاً لَتَجِدَنَّ بِكَ عَلَيَّ هَوَاناً وَ لَتَخِفَّنَّ عِنْدِي مِيزَاناً». (المصدر نفسه) وعندما يُعتب على الإمام عليه السلام مراعاة المساواة في توزيع رأس المال يقول: «ولو كانَ الْمالُ لي لَسَوّيْتُ بينهم فكيفَ وإنّما المال مالُ الله».(نهج البلاغه، خطبه ١٢٦). وهناك نقطة أخرى وهي سياسة الإمام عليه السلام ونهجه في مراعاة العدل والمساواة في الحقوق الاقتصادية للناس في الرسالة السابعة والعشرين من نهج البلاغة، فقد

جاء في بداية الحكم بتعيين محمد بن أبي بكر على ولاية مصر ما نصّه:«فَاخْفِضْ لهم جَناحَك وَاَلِنْ لَهُم جانبَك وَ ابْسُطْ لَهُم وَجْهَك وآسِ بينَهم فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظْرة حتّى لايَطْمَعَ الْعُظَماءُ فى حَيفِك لَهُم ولايِيأس الضّعفاء من عَدلك عليهم».(نهج البلاغه، نامه ٢٧). ومثل هذا أمر تمّ توجيهه إلى وكيل آخر من وكلاء الامام عليه السلام، حيث ينصحه الامام عليه السلام بالتواضع، وحسن الخلق، والمرونة، والمساواة في النظر والإشارة إلى الناس والتحية. (نهج البلاغة، الرسالة ٤٦) وبناء على هكذا الرأي، كتب الإمام عليه السلام إلى أشعث بن قيس وكيله بأذربيجان ناصحا إيّاه:« وَإِنَّ عَمَلَكَ لَيْسَ لَكَ بِطُعْمَةٍ وَلَكِنَّهُ فِي عُنُقِكَ أَمَانَةٌ وَ أَنْتَ مُسْتَرْعًى لِمَنْ فَوْقَكَ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَفْتَاتَ فِي رَعِيَّةٍ». (نهج البلاغة، الرسالة٥) و في رسالة أخرى إلى حارث الهمداني يكتب الامام عليه السلام: « وَاحْذَرْ كُلَّ عَمَلٍ يَرْضَاهُ صَاحِبُهُ لِنَفْسِهِ وَيُكْرَهُ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَاحْذَرْ كُلَّ عَمَلٍ يُعْمَلُ بِهِ فِي السِّرِّ وَيُسْتَحَى مِنْهُ فِي الْعَلَانِيَةِ» (نهج البلاغة، الرسالة ٦٩) وبالعودة إلى نصّ نهج البلاغة، ينبغي القول إنّنا نواجه نصّاً سياسياً. في رسالة الامام عليه السلام الموجّهة إلى ابن منظور الجارود يعزله لعدم أهليته: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ صَلَاحَ أَبِيكَ غَرَّنِي مِنْكَ وَظَنَنْتُ أَنَّكَ تَتَّبِعُ هَدْيَهُ وَتَسْلُكُ سَبِيلَهُ، فَإِذَا أَنْتَ فِيمَا رُقِّيَ إِلَيَّ عَنْكَ لَا تَدَعُ لِهَوَاكَ انْقِيَاداً وَلَا تُبْقِي لِآخِرَتِكَ عَتَاداً...» وهذا الرأي للأمير المؤمنين عليه السلام مفهوم في صميم الحكمة السياسية التي تنطوي على خطأ سياسي وتعيين خاطئ، وهذا ما يُفهم من الحكمة السياسية. كما يمكن العثور على الانتباه إلى مسؤولية الوكلاء السياسيين في رسائل أخرى من الامام عليه السلام (نهج البلاغة، الرسالة٤١). فطبقا لرؤية التعاقدية للسياسة بإمكاننا أن نشاهد ظهور حكام ووكلاء يشعرون بالمسئولية ويتحملونها.

ج- التعاقدية و المعارضون و الأعداء

كذلك نجد التعاقدية في منهج السياسة العلوية في التعامل مع الأعداء، لكنّ الامام عليه السلام حدّد معالم علاقته مع أعدائه بناءً على العقود التي أبرمها معهم. وقد

طبّق الإمامعليه السلام نهج التعاقدية في علاقته مع القاعدين، والناكثين، والقاسطين و المارقين.

كان القاعدون أول جماعة المعارضين للإمام عليعليه السلام من المهاجرين والأنصار، وكان عددهم ضئيلاً، وقد رفضوا الانضمام إلى جماعة المسلمين ومبايعة أمير المؤمنينعليه السلام، ولذلك أطلق عليهم لقب القاعدين. فَقَالَعليه السلام في الذين اعتزلوا القتال معه: «خَذَلُوا الْحَقَّ وَلَمْ يَنْصُرُوا الْبَاطِلَ». (نهج البلاغة، الحكمة ١٨) وقد عاملهم الإمام عليٌّعليه السلام بالتسامح والإكرام ولم يُكرههم على البيعة، وقد أعطاهم الإمامعليه السلام في الحكومة العلوية كل الحقوق السياسية والاجتماعية والسياسية، وملخص القول منحهم الإمامعليه السلام الحقوق الانسانية، كما تحدّث الامامعليه السلام عن سبب قعودهم.

وبدأ الناكثون حركتهم من مكة، وبعد فترة من الزمن هاجموا البصرة وطردوا واليها عثمان بن حنيف من المدينة، وهكذا بعد مُضيّ زهاء خمسة أو ستة أشهر من عهد الإمام عليعليه السلام أقدموا علناً على القيام بالعمل المسلح ضدّ الحكومة العلوية. (ابن الأثير، ١٩٩٢، ج٢، ص ٣٢٢ - ٣١٢) ولذلك، فقد تمّ نقض العقد من قبلهم. والنقطة المهمة هي أنّ الإمامعليه السلام أكّد على حقوقهم بوصفهم مواطنين بعد المعركة. (الحرالعاملي، ١٩٩٢، ج١٥، ص ٧٨).

وأمّا القاسطون فهم كانوا المجموعة الثالثة من المعارضين لحكومة الإمام عليعليه السلام. وفي رسالة إلى معاوية، يدعوه الإمامعليه السلام إلى البيعة قائلاً: «إنّ بيعتي بيعة عامة تشمل جميع المسلمين». (ابن أبي الحديد، ١٩٨٥، ج٣، ص ٨٩) ولكنّ معاوية لم يبايع، فقام بأخذ ثأر عثمان. وفي أثناء المعركة، بعث الإمامعليه السلام إليهم مالك الأشتر وأكّد عليه أن لايبدأ بالحرب إطلاقاً. (بلاذري، ١٩٩٥، ج٢، ج٢، ص ١٤٧، ١٤٩، ٢٧٩). ومع قدوم مالك الأشتر أشعل جيش الشام نار الحرب. ومن المثير للاهتمام، أنّه في سياق منهج التعاقدية للإمام عليعليه السلام، فقد ورد في نهج البلاغة نحو خمس عشرة رسالة لمعاوية.

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

كما ينبغي اعتبار التعامل مع المارقين نموذجاً آخر للتعاقدية السياسية العلوية. فقد كان شعار خوارج نهروان هو «الْمُلْكُ لِلّهِ وَحْدَهُ يَا عَلِيُّ، لَا يَصِلُ إِلَيْكَ وَلَا إِلَى مُعَاوِيَةَ». فقال الإمام علي عليه السلام رداً على هذا الشعار: «كَلِمَةُ حَقٍّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ». (نهج البلاغة، الخطبة ٤٠) وفي هذا المجال قال اميرالمؤمنين عليه السلام فيهم: «فكل طائفة من الخوارج محترمة في كل لحظة يضع فيها سلاحه، والأمر الآخر: أن هؤلاء ليسوا كفاراً، بل لهم قراءة أخرى للدين، فالتعامل معهم يختلف عن التعامل مع الكفار. (نهج البلاغه، خطبه، ١٢٢) و (نهج البلاغه، خطبه ٦١) و (بلاذرى، ١٩٩٥، ج.٢، ص ٢٨٢). الإمام عليه السلام لم يحرمهم من حقوقهم طيلة تواجدهم في المجتمع الإسلامي؛ فقد راعى الإمام عليه السلام حق دخلوهم المساجد، وحقوقهم من رأس المال، وعدم بدء الحرب معهم. (بلاذري، ١٩٩٥، ج٢، ص ٣٩٥) والأمر المهم جداً والمثير للاهتمام هو أنّ أمير المؤمنين عليه السلام يغلق باب التكفير. والواقع هو أنّ هذا الموقف التعاقدي يمكن أن يكون في مقابل التطرف وأن يمثل نسخة من الإسلام السياسي تسمح بالتعايش السلمي بجانب الحفاظ على الدين وصيانة مصالح المجتمع.

خلاصة البحث والنتائج

يمكن اعتبار السياسة العلوية نموذجاً مثيراً للاهتمام لمنهج سياسة التعاقد الأساسية، والذي يعمل على عدة مستويات. فالإمام عليه السلام يحدّد أساس تشكيل حكومته بناءً على تعاقدات واتفاقات مع الناس، وعلى مستوى آخر فإنّنا نرى التعاقد بين الإمام ووكلاء الحكومة، كما نرى ذلك في التعامل مع الأعداء. لذلك، يمكن اعتبار سياسة الإمام علي عليه السلام سياسة تعاقدية. وفي الواقع، إذا أمعنا النظر قليلاً، فسنستوعب أنّ عهد الإمام علي عليه السلام يمثّل اتجاها للمجالات الأساسية للتعاقدية، نظراً لظروف العصر والإمكانيات المتاحة. وهذا الاتجاه معروف في العقود المكتوبة، وهو ما يُذكر تحت عنوان العهد، وكذلك في العقود غير

المكتوبة، وهو ما يُذكر تحت عنوان الوعد.

إنّ وجود العقد، بهذين المعنيين، نجده في مواضع مختلفة من سياسة أمير المؤمنين عليه السلام. فإذا تأمّلنا مليًّا، نجد أنّ هناك عقوداً مكتوبة وغير مكتوبة وراء كل سلوك الإمام علي عليه السلام السياسي. فقد كان الإمام علي عليه السلام يتصرف على أساس العقود (العقد والعهد والوعد) وذلك في مجال التواصل مع الناس، والتواصل مع عملائه السياسيين، وحتى التواصل مع الأعداء.

http://jgq.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

فهرس المصادر

* نهج البلاغة.

ابن الأثير، عز الدين. (١٣٧٠هـ). *تاريخ كامل* (ج٢) (ترجمة: سيد حسين روحاني). طهران: أساطير.

ابن أبي الحديد، عبدالحميد. (١٣٦٣هـ). *شرح نهج البلاغة* (ج٣). قم: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.

ابن العبري، غريغوريوس بن هارون. (١٣٦٤هـ). *تاريخ مختصر الدول* (ترجمة: محمدعلي تاجرپور وحشمت الله رياضي). طهران: اطلاعات.

أرسطو (١٣٤٩هـ). *السياسة* (ترجمة: حميد عنايت). طهران: شركة سهامي للكتب الجيبية.

البلاذري، أحمد بن يحيى. (١٤١٦هـ). *أنساب الأشراف*. (ج٢، تحقيق: محمدباقر محمودي). قم: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.

ثقفي الكوفي، إبراهيم بن محمد. (١٣٥٦هـ). *الغارات* (ترجمة: محمدباقر كمره‌اي). طهران: فرهنگ إسلام.

الحر العاملي، محمد بن الحسن. (١٤١٢هـ). *وسائل الشيعة* (ج١١، ١٥). قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

رهبر، محمدتقي. (١٣٨٨هـ). (*سياست و مديريت از ديدگاه امام علي عليه السلام السياسة والإدارة من وجهة نظر الإمام علي عليه السلام*. طهران: شركة الطباعة والنشر الدولية.

منقري، نصر بن مزاحم. (١٣٦٤هـ). *واقعة صفين في التاريخ* (ترجمة: كريم زماني). طهران: رسا.

يعقوبي، ابن واضح. (١٣٨٩هـ). *تاريخ يعقوبي* (ج٢٠، ترجمة: أبوالقاسم پاينده). طهران: علمي وفرهنگي.

Alison, K. (2012). *The Right to Have Rights: Citizenship*, Humanity, and International Law. OUP Oxford.

Barg, M.A. (1990). *The English Revolution of the 17th Century Through Portraits of its Leading Figures*. The University of Michigan.

Barker, E. (1906). *The Political Thought of Plato and Aristotle*. Harvard University.

Carney, T., Ramia, G. & Yeatman, A. (2001). *Contractualism and Citizenship*. Federation Press.

Hagedorn, E. W. (2023). *William of Ockham*: Questions on Virtue, Goodness, and the Will. Cambridge University Press.

Goldsmith, E.C. & Goodman, D. (1995). *Going Public*: Women and Publishing in Early Modern France. Cornell University Press.

Heal, B. & Grell, O.P. (2008). *The Impact of the European Reformation*: Princes, Clergy and People. Ashgate.

Hendrich, G. (2011). *Arabisch-islamische Philosophie*.Campus Verlag.

Huard, R.L. (2007). *Plato's Political Philosophy*: The Cave. Algora Pub.

Klosko, G. (2011). *The Oxford Handbook of the History of Political Philosophy*. OUP Oxford.

Orend, B. (2002). *Human Rights*: Concept and Context. Broadview Press.

Reus-Smit, Ch. (2013). *Individual Rights and the Making of the International System*. Cambridge University Press.

Weale, A. (2020). *Modern Social Contract Theory*. Oxford University Press.

References

* *Nahj al-Balāgha*.

Alison, K. (2012). *The Right to Have Rights: Citizenship, Humanity, and International Law*. Oxford: Oxford University Press.

Aristotle. (1970). *Siyāsat*. (H. Enayat, trans.). Tehran: Pocket Books Joint-Stock Company.

Balādhurī, A. (1995). *Ansāb al-ashrāf*. (Vol. 2; M. B. Mahmoudi, ed.). Qom: Islamic Cultural Revival Assembly.

Barg, M.A. (1990). *The English Revolution of the 17th Century Through Portraits of its Leading Figures*. The University of Michigan.

Barker, E. (1906). *The Political Thought of Plato and Aristotle*. Harvard University.

Carney, T., Ramia, G. & Yeatman, A. (2001). *Contractualism and Citizenship.* Federation Press.

Goldsmith, E.C. & Goodman, D. (1995). *Going Public: Women and Publishing in Early Modern France.* Cornell University Press.

Hagedorn, E.W. (2023). *William of Ockham: Questions on Virtue, Goodness, and the Will.* Cambridge University Press.

Heal, B. & Grell, O.P. (2008). *The Impact of the European Reformation: Princes, Clergy and People.* Ashgate.

Hendrich, G. (2011). *Arabisch-islamische Philosophie*.Campus Verlag.

Huard, R.L. (2007). *Plato's Political Philosophy: The Cave*. Algora Pub.

Ḥurr al-ʿĀmilī, M. (1991). *Wasāʾil al-Shīʿa*. (Vols. 11, 15). Qom: Muʾassasa Āl al-Bayt ʿalayhim al-salām li-Iḥyāʾ al-Turāth.

Ibn Abī al-Ḥadīd, ʿA. (1984). *Sharḥ nahj al-balāgha*. (Vol. 3). Qom: Ayatollah Mar'ashi Najafi Library.

Ibn al-ʿIbrī, G. (1985). *Tārīkh mukhtaṣar al-duwal*. (M. A. Tajerpour and H. Riazi, trans.). Tehran: Ettelaat.

Ibn Athīr, ʿI. (1991). *Tārīkh kāmil*. (Vol. 2; S. H. Rouhani, trans.). Tehran: Asatir.

Klosko, G. (2011). *The Oxford Handbook of the History of Political Philosophy*. Oxford: Oxford University Press.

Minqarī, Naṣr b. Muzāḥim. (1985). *Vāqiʿih-yi Ṣiffīn dar tārīkh*. (K. Zamani, trans.). Tehran: Rasa.

Orend, B. (2002). *Human Rights: Concept and Context*. Broadview Press.

Rahbar, M. T. (2009). *Siyāsat va mudīriyat az dīdgāh-i Imam ʿAlī*. Tehran: International Printing and Publishing Company.

Reus-Smit, Ch. (2013). *Individual Rights and the Making of the International System.* Cambridge University Press.

Thaqafī al-Kūfī, I. (1977). *Al-Ghārāt*. (M. B. Kamarei, trans.). Tehran: Farhang-e Islam.

Weale, A. (2020). *Modern Social Contract Theory*. Oxford University Press.

Yaʿqūbī, I. (2010). *Tārīkh Yaʿqūbī*. (Vol. 2; A. Payandeh, trans.). Tehran: Elmi va Farhangi.